تكشف الأخبار المتوالية - مؤخراً - عن إحباط عمليات تهريب من العيار الثقيل عبر مختلف منافذ في البلاد، ازدهار عصابات التهريب التي تتطابق المعلومات - أيضاً - حول رعاية نافذين لأعمالها غير المشروعة منذ سنوات وحتى اليوم، على أنها الحرب الضارية على الاقتصاد، إضافة إلى التغذية المنظمة للإرهاب وللجريمة.. والمعلوم أن عمليات التهريب إلى اليمن ظلت سارية على امتداد فترات طويلة، حتى صارت تنشط في الاتجاه المعاكس، أي من اليمن إلى دول أخرى خصوصاً في السلاح والمخدرات والبشر.

فتحي أبو النصر

كم هو فظيع كل هذا التهريب

تعد المخدرات والأسلحة على رأس الصفقات الأشد خطراً، التي تدخل بلادنا بعد أن أصبحت ساحة مفتوحة ومباحة لمختلف أعمال التهريب الممنوعة، في حين تكتظ الأسواق اليمنية بمختلف البضائع والسلع المهربة التي تجلب أضراراً صحية بالغة على المستهلك - أخطرها الأدوية كما تفيد المعلومات.. وكان نقيب الأطباء والصيادلة الدكتور عبدالقوي الشميري، قال في تصريحات صحفية: إن الجهات المعنية خلال فترة حكم الـ 33 عاماً لم تكن جادة في محاربة تهريب الأدوية لأن "المهربين"، هم جزء من السلطة.. إلا أن جهات أمنية لطالما أقرت بإتلاف أطنان من الأدوية المقلدة المهربة الى اليمن حال كشفها في المطارات والموانئ، ومعظمها قادمة من الصين والهند.

مصادر متخصصة أبرزها منظمة "هيلث" التي تعمل في مجال مكافحة الادوية المهربة والمزورة كانت رجحت وجود عشرات أصناف من هذه النوعية في السوق اليمنية مخالفة للمعايير المتبعة عالمياً في التصنيع الدوائي، ينطوي استخدامها على كثير مخاطر صحية تهدد سلامة المواطنين والصحة العامة، نظراً لمضاعفاتها وآثارها الخطيرة جدا.. كما كان تقرير للهيئة العليا للأدوية كشف أن حجم الأدوية المهربة بلغت نسبة 60% من حجم الأدوية المعروضة في السوق المحلية، مرجعاً أهم أسباب تهريبها لارتفاع سعرها لدى الوكيل الأصلي والإقبال الشرائي عليها؛ نظراً لرخص ثمنها.

ويتفق تجار متضررون عموماً من عمليات التهريب التي تكتظ ببضائعها المختلفة اسواقنا على الضعف الكبير في الرقابة المحلية وعدم ضبط المواد المهربة ومحاسبة من يجلبها بالشكل المطلوب، فيما يعتبر هؤلاء أن الكسب السريع المضاعف إضافة إلى التحايل على الجمارك والضرائب في المنافذ الرسمية من أهم الأسباب التي أدت لانتشار تهريب البضائع والسلع.

والحاصل أن اليمن تعاني فشلاً ذريعاً في الخروج بآلية عملية لحماية المنتج المحلي الذي يتضرر من المنتجات المهربة الغازية للأسواق، وهي غالباً بضائع رديئة من ناحية المقاييس والمواصفات والجودة، كما أن بعضها محظورة الاستيراد والبعض الآخر منتهي الصلاحية بسبب سوء التخزين عند التهريب.. وللتوضيح فإن هناك التهريب المباشر، كما أن هناك التهريب عبر الدوائر الجمركية، إلا أن هذا النوع من التهريب يشمل الغش التجاري والتحايل في الكميات والقيمة وسوء التصنيف والتزوير في المستندات.

بحسب أحد المطلعين على عمليات التهريب فإن السفن الكبيرة تقف في المياه الإقليمية لتفرغ حمولاتها في قوارب صغيرة، وفي الوقت ذاته تحظى بحماية عسكرية بسبب دفع أصحاب تلك البضائع الرشاوى المتفق عليها.. وبالطبع، فإن الإعلان عن إحباط بعض عمليات التهريب ولو مصادفة هذه الأيام من شأنه أن يؤكد مقدار الفساد المهول الذي أنجزه علي عبدالله صالح ورجالاته منذ عقود في الحكم، بحيث إن سياساته عززت من الأنشطة التهريبية التي مازالت تؤثر سلباً على الدولة والمجتمع دونما رادع حقيقي.

يمكن القول - أيضاً - بأن العصابات الدولية تنظر إلى الشواطئ اليمنية المنفلتة كحاضنة أمان أنموذجية لأنشطتها "وبالذات من ناحية المخدرات"، بينما يرى محللون أن الصراع السياسي الاقليمي جعل اليمن بؤرة مركزية في المعادلة الاستراتيجية بالمنطقة، مايعني التسابق المحموم على تحقيق اتساع النفوذ فيها "، وبالذات من ناحية السلاح".

لكن الأمر صار يزيد من القلق المحلي في ظل أخبار موثوقة عن تسرب كميات هائلة من أسلحة نوعية ومتطورة حديثة إلى البلاد بشكل غير مسبوق خلال الأسابيع الأخيرة بينها مسدسات وقناصات كاتمة للصوت مخصصة للاغتيالات".

والثابت أن إشكالية التهريب في اليمن تتعقد جراء هشاشة الدولة وضعف أدواتها الرقابية مع عدم نيتها الواضحة في تطوير مهامها الحمائية، بقدر ما تستجر سلوك التسيب الذي اتسمت به فيما مضى، إضافة إلى الغموض الذي استمر يكتنف معظم التحقيقات في جرائم التهريب المعلنة، وبالتالي عدم الإعلان عن المتورطين الكبار في تلك الجرائم ما يشير إلى رسوخ ثقافة التواطؤ، التي تراكمت على مدى سنوات، بحيث تؤدي دائماً الى تمييع القضايا وتهدئتها، أو تشويشها وخلط أوراقها على الأرجح.

مطلع الشهر الجاري أعلن وزير الدفاع أن وزارته اعتمدت جوائز ومكافآت مميزة لمن يقوم بضبط أية عملية تهريب أو القبض على من يقومون بأعمال التخريب والتهريب والإرهاب، داعياً الجميع إلى التمسك باليقظة والحس الأمني الرفيع. إلا أن ثمة جهات أمنية بالمقابل - كما يرى مراقبون - تقوم بالتضليل والتحايل المقصود بمجرد قيام أية جهة أمنية أخرى بالقبض على شحنات مهربة على خلفية اصطدام وتضارب المصالح، ليتم – غالباً - إغلاق ملف القضايا المعلنة بمتهمين هامشيين دون معرفة خيوطها الفعلية، ومن يقفون وراءها بشكل رئيسي..

وأمس الأول الأحد على سبيل المثال أعلنت الداخلية عن ضبط شحنة أسلحة صينية وبلجيكية في محافظة الحديدة.. وللتذكير كانت دبي ضبطت في مارس 2011 شحنة مسدسات 16 الف قطعة تركية الصنع، قالت: إنها كانت في طريقها إلى اليمن.. وفي الآونة الأخيرة ضبطت السلطات الجمركية في عدن أسلحة مخفية داخل شحنة بسكويت وشيكولاتة.. قالت إنها قدمت من ميناء ميرسن التركي وأنزلت الى جدة، ونقلت بعدها عبر سفينة صغيرة إلى ميناء عدن.. كما كشفت جهات رسمية عن إحباط دخول أسلحة قادمة من تركيا - أيضاً - كانت داخل حاويات بضائع..

وإذ نشير الى أن حيثيات ضبط هذه الشحنات يكتنفها الغموض حتى الآن، كانت الحكومة أعلنت قبل أكثر من عامين ضبطها سفينة إيرانية محملة بأسلحة دخلت المياه الإقليمية اليمنية بشكل غير شرعي، وقد تم إلقاء القبض على بحّارتها الستة ومصادرة الأسلحة.. وفيما دانت المحكمة الجزائية المتخصصة طاقم السفينة الإيرانية قبل أسابيع ومصادرة أسلحتها، كشفت السلطات الشهر الماضي عن ضبطها سفينة إيرانية أخرى، لكن، بعد قيامها بإفراغ شحنة الأسلحة التي كانت على متنها.. وفي هذا الصدد ذكرت المصادر الرسمية أن طاقم السفينة يخضع - حالياً - إلى التحقيق لمعرفة مزيد من التفاصيل.. بينما تفيد معلومات صحفية أن السفينة كانت تحمل علم دولة توجو الإفريقية للتمويه، وأن القبض عليها تم بناءً على معلومات سعودية، وإنها كانت تحمل شحنات فحم تخفي شحنات أسلحة.. كذلك كانت السلطات أوقفت منتصف ديسمبر في ميناء المكلا السفينة المالديفية "يوس"، وعلى متنها شحنة أسلحة يوغسلافية الصنع، تلاه ضبط سبعة آلاف مسدس في نقطة أمنية في مديرية "حيس" على طريق الحديدة تعز.

المهم أن الأجهزة الأمنية لم تكشف بعد عمن يقف وراء هذه الشحنات.. والصحيح أن ظاهرة التهريب في اليمن استفحلت على نحو حثيث حتى صارت مشكلة غير محلية فقط، وإنما اقليمية ودولية كما تدل الوقائع..!

فالشاهد أن تجار التهريب هنا ينشطون، مستغلين الحالة الأمنية شديدة الاختلال في المقام الأول.. إلا أن شهود عيان يقولون إن مواطنين بمختلف مناطق على صلة مباشرة بالمنافذ البحرية بالذات صاروا يفضلون العيش عبر امتهان التهريب؛ نظرا لحالتهم المعيشية المتدنية للغاية.. وبحسب المعلومات فإن مراكز قوى تجارية وعسكرية وقبلية تنخرط في عمليات التهريب الواسعة، التي تؤدي إلى مزيد من الإثراء غير المشروع على حساب مصلحة البلد العليا، كما يقدم عديد مسئولين عبر استغلال سلطة الدولة كافة التسهيلات اللازمة لهذه العمليات، منها قيامهم بصفقات السمسرة التي يشترون بها ذمم مسؤولين آخرين في إطار اجراءات التسهيل المتخذة.

من البدهي - أيضاً - أن هذه الأنشطة الإجرامية تضر باستقرار اليمن والمنطقة، عموماً نظراً لما تمثله اليمن كحلقة وصل حساسة بين دول في افريقيا ودول المحيط الهندي ودول الخليج.. وأما بحسب تصريحات رسمية فإن أغلب أنواع المخدرات تصل الى اليمن من منطقة شرق وجنوب آسيا وبالذات باكستان وافغانستان وأيران، بينما يرى محللون أن اليمن بمثابة مستودعات ترانزيت للتخزين المؤقت للشحنات الممنوعة مرتفعة القيمة قبل تهريبها لدول غنية؛ لأنها لا تلاقي رواجاً في الداخل بسبب الفقر.

يمكن الاستنتاج أن انتشار جرائم التهريب لم يكن ممكناً دون ارتباطه بشخصيات نافذة، كما دون اختراق لأجهزة الرقابة والتفتيش والضبط والمصادرة.. فاليمن التي تعاني تعثراً بالغاً في مراقبة منافذها الكثيرة المهملة مايسهل عمليات التهريب التي تتواصل باضطراد، لم تقم بأي جهد ملفت للسيطرة الايجابية على شواطئها المكشوفة متعددة ومتشعبة المنافذ. والحاصل ان معظم المناطق الجبلية والصحراوية هنا لا تخضع بسبب طبيعتها الوعرة والنائية لأية مراقبة ولا لأي قانون؛ لأن الكلمة فيها لقوة النافذين المسلحين الذين يقومون بأمور الحماية للشحنات المهربة.

الى ذلك كانت تقارير رسمية وصحفية رصدت مسار بعض الأسلحة، بحيث تذهب داخليا لعناصر متطرفة تمارس السياسة اعتمادا على العنف كجماعتي القاعدة والحوثيين، إضافة إلى أن هناك أسلحة تذهب لمشايخ قبليين - يرتبطون بمراكز قوى نافذة - مثلما إلى تجار أسواق بيع السلاح المتعددة في صنعاء وصعدة والبيضاء والجوف وأبين وشبوة ماجعل تجارة السلاح يمنياً تجارة رائجة جداً؛ أما خارجياً فقد وصلت من اليمن خلال السنوات القليلة الماضية عديد شحنات أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة بالطبع - تم إحباط القليل منها فقط – إلى كل من: الصومال والسودان وفلسطين وسوريا والعراق والسعودية... الخ.

ولنأخذ في الاعتبار أن من أهم أسباب تفاقم انتشار السلاح بيننا: اضمحلال الجهود الرسمية الجدية للحد من انتشاره، إذ يعد حمل السلاح الخفيف في عديد مناطق كما نعرف عرفاً قبلياً سائداً، كما أن حيازة عديد قبائل أسلحة متوسطة بل وثقيلة مبررة في الوعي القبلي جراء ظروف الثأرات والوعي الاجتماعي العشائري العصبوي، الذي يهتم بقيم المباهاة والرجولة والنفوذ، فيما تشكل القبيلة في الأساس جزءاً جوهرياً من سلطة الدولة اليمنية ذات الهيكلة القبلية - أصلاً - والضعيفة مركزياً بسبب السلاح المنفلت في عموم البلاد ومشاكله المتعددة، التي يصعب حلها دون وجود سلطة مركزية قوية.

فضلاً عما سبق تتطابق معلومات من مختلف مصادر بأن تجار سلاح كانوا يحصلون على توكيلات من وزارة الدفاع لتمرير شحناتهم إلى السوق اليمنية، بحيث إن مشتريات عسكرية تحول إلى السوق السوداء، ولا تدخل مخازن الجيش بعد ما كانت صفقاتها عقدت بأوراق رسمية ظاهريا لصالح الجيش وباطنيا لصالح تجار سلاح.

ويتفق أمنيون لهم مساهمات في عمليات ضبط متعددة على رفضهم تلقي الرشاوى من اجل التغاضي كما هو العرف لدى المهربين وأعوانهم، حتى كشف عدد من هؤلاء عن خشيتهم على حياتهم بسبب تلقيهم تهديدات مباشرة وغير مباشرة، موضحين بأنهم تعرضوا للنقل من الأماكن التي كانوا يخدمون فيها، وأن ما يتم ضبطه والإعلان عنه أقل بكثير من حجم ظاهرة التهريب المنهجة التي تتضخم.

من جانب آخر فإن من أبرز المهام التي لطالما دأبت عليها عصابة الفساد هنا ونشرت أخبارها في تقارير صحفية مراراً: تهريب المشتقات النفطية المدعومة - وأبرزها مادة الديزل – وبيعها، وهي لا تزال محملة على متن سفن في وسط البحر بالسعر العالمي عبر تجار مدعومين بحماية مسئولين وعسكريين من المستويات العليا، في حين تؤكد معلومات يومية باستمرار قيام عدد من صغار المهربين بتهريب المئات من البراميل المعبأة بمادة الديزل إلى دول افريقية تحت حماية عسكريين - أيضاً - يتقاسمون معهم الأرباح.. وكان تقرير برلماني أوضح بأن الجزء الأكبر من دعم المشتقات النفطية لا يذهب لمستحقيه، وأن تعدد أسعار المشتقات النفطية، وعلى وجه الخصوص لمادة الديزل، ساعد على التهريب المحلي وخلق سوقاً سوداء واتساع رقعتها، ولذا لا بد من اتباع سياسة سعرية تهدف إلى تصويب أسعار المشتقات النفطية بما يؤدي إلى القضاء على التلاعب فيها والتهريب وضمان توفيرها بما يلبي الاحتياجات اللازمة للسوق المحلية من المشتقات النفطية.

على صعيد متصل تواصل عصابات تهريب البشر في اليمن عملها غير الشرعي حتى صارت بلادنا محطة نشطة لمهاجرين أفارقة، معظمهم غير شرعيين يرغبون باجتياز الحدود إلى دول الخليج.

وفي هذا السياق تفيد المعلومات - غالباً - عن تعرض عديد مهاجرين أفارقة، وهم في طريقهم عبر البحر إلى اليمن لعمليات نصب واعتداءات وانتهاكات مأساوية من قبل المهربين أشنعها التحرشات والاغتصابات الجنسية للنساء.

وإذ يعاني آلاف اليمنيين الذين يدخلون إلى السعودية يومياً عن طريق التهريب شتى صنوف المعاناة، مروراً بالمطاردات وحتى الترحيل بصفتهم مقيمين غير شرعيين، تنامت مع ازدياد مشكلة الفقر خلال العقد الأخير بشكل ملفت عمليات تهريب الأطفال اليمنيين إلى السعودية للعمالة وللتسول، إضافة الى تهريب قاصرات لأجل ما يسمى الزواج السياحي، وهي عمليات مقلقة في ظل عدم تحمل الحكومات اليمنية المتعاقبة لمسؤولياتها في توفير الحماية للطفولة الآمنة، وعدم الاتجار بالبشر، بحيث يتعرض معظم هؤلاء لجرائم الابتزاز والسرقة والعنف الجسدي وبيع الأعضاء – حسب صادر مطلعة.

وإذ يعد تهريب الخضار والفواكة اليمنية الى السعودية عملاً يومياً لعديد مهربين، يأتي القات على رأس البضائع المهربة ذات المردود المادي الكبير للسعودية، التي تحظر تناوله كمادة مخدرة بل من الممكن أن يلاقي متناوله هناك حكم الإعدام، إلا أن له زبائنه، ويتم تناوله بشكل سري، كما تتم عملية شرائه بأسعار مرتفعة جداً.

غير أن الجريمة الكبرى بكل المقاييس هو استمرار نشاط العصابات المنظمة لتهريب الآثار خارج البلاد بعد سرقتها، مايعد نهباً خطير الأثر للذاكرة اليمنية الحضارية، التي دمرها التخلف كثيراً واللامبالاة، فيما معظم المواقع الأثرية اليمنية العريقة بلا حماية رسمية كافية، وهي عرضة للنبش المتواصل في طول البلاد وعرضها.

السفن الكبيرة تقف في المياه الإقليمية لتفرغ حمولاتها في قوارب صغيرة، وتحظى بحماية عسكرية بسبب الرشاوى المتفق عليها..

يمكن الاستنتاج أن انتشار جرائم التهريب لم يكن ممكناً دون ارتباطه بشخصيات نافذة، كما دون اختراق لأجهزة الرقابة والتفتيش والضبط والمصادرة

الجريمة الكبرى بكل المقاييس هو استمرار نشاط العصابات المنظمة لتهريب الآثار خارج البلاد بعد سرقتها